

والاسماك والجرذان للتجسس على الجيوش العربية والثورة الفلسطينية وزصد تحركاتها ونشاطاتها . كما ان هذا الجهاز يعتمد بصورة أساسية على طائرات الاستطلاع والتصوير الجوي اليومية التي تحلق بشكل شبه متواصل على محاذاة خطوط وقف اطلاق النار . ولما أصبحت الرحلات الجوية في عمق الاراضي العربية خطرة للغاية بسبب تزايد فعالية الصواريخ الموجهة العربية ، لجأ العدو لشراء مركبات جوية تطير بدون طيار تعتبر من أكثر الأجهزة الالكترونية تعقيدا وتقدما في الولايات المتحدة ، ليستخدمها في جمع المعلومات العسكرية الدقيقة عن الاهداف العربية الحيوية البعيدة عن ساحات القتال ولمراقبة التطورات الجارية في جبهات القتال .

ان هذه القضايا مجتمعة ، جعلت الحكومة الاسرائيلية توافقة الى تطوير صناعتها الحربية الناشئة ودفعها الى الامام مع توسيع مجالات عملها ، تمهيدا للاكتفاء ذاتيا ، وحتى لا تظل اسرائيل تعتمد على مصادر السلاح الاجنبية ، لقد اولت المؤسسة العسكرية في اسرائيل هذه الناحية اهتماما كبيرا بعد الدرس الذي تلقتة في عام ١٩٦٧ على يد فرنسا في اعقاب فرضها حظرا على توريد السلاح الى دول الصراع ، وخوفا من ان تدفع التطورات السياسية الجارية الولايات المتحدة الى اتخاذ الخطوة نفسها فان اسرائيل تحاول جهدها ايجاد مصدر ثابت آخر غير المصدر الامركي ، فهي تحاول الان التقليل من ارتباطها بالخارج والاعتماد على ما تنتجه صناعتها المحلية ، غير ان هذه الصناعة لا زالت ناشئة وغير قادرة على تلبية احتياجات الجهود الحربية الاسرائيلي من السلاح والتجهيزات الحربية ، يضاف الى ذلك انه لا يمكنها منافسة الصناعات الاجنبية المتقدمة والمنظورة في انتاجها . غير ان اسرائيل لا زالت ترصد الاموال والكفاءات والخبرات لها على أمل ان يمتحها ذلك القدرة على الاستثمار في الانتاج والتقدم في مجالات أبحاثها العلمية ومشاريعها لتطوير الاسلحة التي يحتاج اليها الجيش .

ان متغيرات الصراع دفعت العديد من المسؤولين والقادة والهيئات الحزبية في اسرائيل الى المطالبة بالتوجه الى الاعتماد على الانتاج العسكري المحلي بصورة اكثر ومن هذه الاصوات جاء صوت المعارضة المتمثلة بليكود حيث طالب الحزب رسميا بضرورة تعزيز وزيادة انتاج السلاح محليا ، للرد على الضغوط التي تمارسها واشنطن لتقليص مساعداتها العسكرية ، كما طالبت هذه المصادر بتحويل الانتاج الى انتاج حربي (٢١) . كما ان اصواتا اخرى ارتفعت تؤيد مثل هذه الخطوات دعما للاقتصاد وللجهود الحربي وتفاديا للبطالة المتوقعة على حد قول بعض المسؤولين في ليكود (٢٢) .

لهذا ولاعتبارات اخرى صادقت الحكومة الاسرائيلية في ١٢/١/١٩٧٥ على أضخم موازنة للدفاع منذ قيام الدولة ، اذ بلغت ( ٢٢ ) مليار ليرة اسرائيلية من أصل الموازنة العامة البالغة ( ٥٨ ) مليار ليرة للسنة المالية ١٩٧٦/٧٥ (٢٣) . وتتألف هذه الميزانية من بندين أساسيين خصص الاول منها لزيادة تعاضم القوة العسكرية وشراء الاسلحة والتجهيزات والمعدات الحربية من الخارج ، في حين خصص الثاني لتغطية نفقات ومصاريف وزارة الدفاع داخل اسرائيل (٢٤) . وحتى تتجنب المصاريف الإضافية في شراء الاسلحة فقد ألغت الحكومة الاسرائيلية عمولات السماسرة على الاعتدة الحربية وصفقات السلاح وذلك من أجل حصر المصروفات في أضيق نطاق ممكن ، وهو إجراء ساعد على تخفيض اسعار العديد من الاعتدة والاسلحة . ومن جهة اخرى تطالب وزارة الدفاع الاسرائيلية حكومة واشنطن بضرورة الغاء العمولة المفروضة على اتفاقات السلاح (٢٥) . ولتقليل المصاريف الإضافية صادق رئيس الاركاب الاسرائيلي الجنرال مردخاي غور على خطة شاملة تهدف الى تقليص مصاريف الدفاع ومشترياتها